



بيان

وفد الجمهورية العربية السورية
تلقية
السكرتير الثالث منية الصباح

أمام
اللجنة الثالثة

حول

البند (٢٨): النهوض بالمرأة

السيد الرئيس،

يؤيد وفد بلادي بيان مندوب جمهورية اليمن الموقر الذي ألقاه بالنيابة عن مجموعة الـ77 والصين.

تأتي أهمية قضية تمكين المرأة كونها الدعامة الأساسية في بنية التنمية المستدامة للمجتمع، أياً كان نمطه ريفياً أم مدنياً، على المستوى العام أو على مستوى الأسرة. وإيماناً منا بأهمية هذه القضية، وانطلاقاً من خصائصنا الوطنية والإقليمية وإرثنا التاريخي والثقافي والحضاري والديني، وتأكيداً للالتزامنا بمنهاج عمل بكين وبكين +5، فقد احتلت قضية تطوير المرأة المرتبة الأولى في أولويات برامج التنمية للجمهورية العربية السورية على مدار العقود الثلاثة الماضية.

لقد وضعت حكومة بلادي الخطط الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة وتوظيف قدراتها في المجالات العامة، وزيادة مشاركتها في الهيئات الحكومية والقضائية ومواقع اتخاذ القرار، وذلك من خلال آليات مؤسسية تمثلت بالالتزام بالقوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها سورية ومؤسسات حكومية تتمثل بالهيئات الوطنية المعنية بقضايا المرأة.

لقد بذلت سورية جهوداً مكثفة في مجال تمكين المرأة، فقد خططت الجهات المختصة مشروعاً وطنياً متكاملًا لمجابهة الفقر وتمكين المرأة، كما أعدت دراسة لمستلزمات النهوض بواقع المرأة الريفية، وأنجزت "الإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية" وذلك اهتماماً بصحة المرأة، التي وضعت أهدافاً تنسجم مع الإستراتيجية الوطنية للسكان وإستراتيجية وزارة الصحة للفترة 2001-2020، وبما ينسجم مع أهداف المؤتمرات العالمية.

كما نفذت سورية العديد من الدورات التدريبية والحلقات الدراسية الدولية والإقليمية والوطنية، وذلك بهدف التوعية القانونية بالاتفاقيات الدولية التي تنص على حماية المرأة والطفل من العنف، وذلك بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.

السيد الرئيس،

تعمل سورية على مواجهة التحدي وتحقيق الهدف الحيوي والإنساني الأبرز، وهو تحرير الأراضي العربية السورية المحتلة في الجولان، وتعزيز المساعي باتجاه بناء سلام عادل وشامل قائم على أساس قرارات الشرعية الدولية، ينهي معاناة السكان السوريين المدنيين الراحين تحت الاحتلال الإسرائيلي، وخاصة معاناة المرأة السورية.

وفي هذا الإطار، يجد وفد بلادي أنه من الأهمية بمكان أن يشير بإيجاز إلى الواقع الأليم الذي تعاني منه المرأة السورية في الجولان المحتل، لاسيما وأن تقرير الأمين العام الخاص بتكثيف الجهود للقضاء على أشكال العنف ضد المرأة قد خلا من ذكر التحديات وأشكال العنف الذي تتعرض له المرأة في الجولان السوري المحتل، على الرغم من أن وفد بلادي لطالما زوّد الأمين العام بموجب كتبه وآخرها رقم 227 تاريخ 2010/05/07 بالمعلومات المفصلة عن معاناة المرأة السورية في الجولان السوري المحتل، إذ لم تسلّم المرأة السورية في الجولان المحتل من الاعتقالات المتكررة، وتعاني من الانفصال عن ذويها، حيث لا يسمح للنساء اللواتي يسكنن في منطقة الجولان المحتل بالعبور من هذه المنطقة إلى موطنهن، وحتى الحالات المرضية والإسعافية والإنسانية كالمشاركة بالأفراح والأحزان لا تتم إلا بترخيص مسبق من قوات الاحتلال.

السيد الرئيس

إن وفد بلادي يعيد تأكيد ضرورة اتباع نهج شامل في الجهود المبذولة للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، وعدم تجاهل حقوق النساء الراحات تحت الاحتلال الأجنبي، الأمر الذي يستوجب من السلطة القائمة بالاحتلال احترام الالتزامات بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويتطلب من المجتمع الدولي وأصحاب المصلحة، بما في ذلك أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها، بذل كافة الجهود للحيلولة دون وقوعها. وإننا نرحب في هذا الإطار بتشكيل كيان الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، ونترقب تعيين نقطة اتصال

لمتابعة ومعالجة أوضاع المرأة الراححة تحت الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية
والسورية واللبنانية.

وشكراً سيدي الرئيس.....